البرتغال تستعدّ لمعركة الانتخابات العامّة القادمة في أجواء مشحونة بالتوتر

القوى الديمقراطية والاشتراكية تواجه مرحلة هامة بدرجة الخطورة

دخل الصراع المتزايد بين القوى « المعتدلة » الليبرالية وبين القوى الاشتراكية في البرتغال ، خاصة داخل الحكومة والقوات المسلحة ، مرحلة جديدة باعلان الحكومة عن قرارها بالمضي في اجراء الاستعدادات للانتخابات العامة التي تقررت في ١٢ نيسان القادم .

وقد أعلن الرئيس كوستا غومبز هذا القرار مؤكدا من جهة بان لا عودة الى الديكتاتورية في البرتغال ، ولكن داعيا جماهير الشعب من جهة اخرى ،الى رفض تلك الاحزاب التي لا تقدم لهم سوى ما سماه « بالحقد والعنف من اجل نعيم نظري في المستقبل » ، معبرا بدوره عن هذا الصراع الدائر اليوم في البلاد .

وسيشارك في هذه الانتخابات الهامة القادمة حوالي ٦ ملايين ناخب ، اي ثلاثة اضعاف العدد الذي شارك في انتخابات سنة ١٩٧٣ . وهذه الزيادة الضخمة جاءت نتيجة تخفيض السن الانتخابية الى ١٨ سنة . وقد اتخذت الحكومة جملة اجراءات لضمان اجراء انتخابات حرة واعطاء الفرص الانتخابية المتساوية للاطراف التي تخوض هذه المعركة . كما اتخذت الاجراءات التي تضمن عدم مشاركة العناصر البارزة السابقة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالديكتاتورية البائدة .

فمن جهة سمحت الحكومة لفئة من البرتغاليين في المهجر بالتصويت لكونها تفي بالشروط التي وضعتها ولكنها من جهة اخرى حرمت من حق التصويت حوالي ٤ الاف برتغالي من الشخصيات البارزة في المعهد الديكتاتوري البائد ، ومن قيادات الحزب السالازاري وحزب العمل الوطني الشعبي وقيادات جهاز شرطة المخابرات السياسية السابق (ببده) كما حرمت المنظمات المدنية شبه العسكرية مثل منظمات الشبيبة والكتائب البرتغالية .

وحتى الان تم تسجيل ستة احزاب ستخوض الانتخابات . ولكن ابرز ظاهرة في هذه الانتخابات ستكون خوض ثلاث منظمات اشتراكية المعركة في لائحة مشتركة بعد اندماجها اخيرا في الاتحاد الديمقراطي الشعبي ، الامر الذي يعيد الى الذاكرة تجربة الاحزاب التقدمية والاشتراكية في تشيلي ، التي خاضت الانتخابات انذاك في تحالف القوى الشعبية وحملت الرئيس الشهيد اليندي ، الى السلطة في ايلول سنة ١٩٧٠ ، اكثر من ذلك فان « الحركة الديمقراطية البرتغالية » اعلنت نفسها حزبا رسميا في الصيف الماضي استعدادا لخوض الانتخابات ، واستيفاء للشرط الذي وضعته الحكومة بان الاحزاب المسجلة رسميا هي التي يحق لها فقط تقديم مرشحين للانتخابات . وقد اثار تسجيلها حزبا رسميا، معارضة شديدة منحزب الشعب الديمقراطي الليبرالي ومن الاشتراكيين ايضا ، لان المعروف بان « الحركة الديمقراطية البرتغالية » كانت دائما ، امتدادا للحزب الشيوعي . وكانت هذه المعارضة بدورها تعكس الصراع المحتدم بشكل متزايد ليس فقط بين الاحزاب اليمينية الفاشية التي تصدت لها القوى الاشتراكية في البلاد في الفترة الاخيرة ، وبين الاحزاب الاخرى على يسارها ، بل ايضا بين الاشتراكيين والشيوعيين والقوى على يسار الحزب الشيوعي التي احرزت مكاسب ملحوظة في النقابية في البضعة اشهر الاخيرة من بعد تحقيق الشيوعيين الشهيرة ، تجاه الاضرابات العمالية التي اجتاحت البلاد في السنة الماضية .

وقد اصدرت الحكومة سلسلة من القوانين لم فقط لضمان انتخابات حرة وفرصا انتخابية متساو بين الاطراف المتنافسة ، بل لضمان التمثيل العادل للمرشحين الناجحين فيما بعد .

فمن جهة ، على النواب المنتخبين الت داخل الاحزاب التي ينتمون اليها حاليا وكل نائب يترك حزبه فيما بعد ، عليه يستقيل من مقعده في البرلمان . وقد ان هذا القانون لمنع حدوث عمليات اع تجمع داخل المجلس وحتى تبقى النسب التمثيلية للاحزاب على ما هي عليه ، يستطيع الشيوعي مرشح الحزب اذا ن في الدخول الى البرلمان ممثلا حزبه ، يترك الحزب للانضمام الى الحز الاشتراكي مثلا ، لانه نجح كمرشح لحز وعليه البقاء ممثلا لحزبه ، او يستقيل

اكثر من ذلك فان كل نائب يتغيب خمس مر متتالية عن الجلسات البرلمانية عليه ان يستقيل ويواجه المصير نفسه النائب الذي يتغيب ١٠ مرا من دون مبرر للتغيب .

ومن جهة اخرى فان النفقات الانتخابية للمرشح يجب ان تكون مفصلة واضحة في كشف خاص يقدم للسلطة المسؤولة ، وصاحبة الصلاحية في الغاء نيابة اي مرشح يظهر كشفه عن عمليات غير قانونية وذلك لمكافحة الرشوة . ولا يحق لاي مرشح ان ينفق على حملته الانتخابية اكثر من ١٦ الف فرنك .

وبالنسبة للاعلام فان جهود الحكومة تمنح فر متساوية في الحملة تتجسد في مجموعة قوانين فهناك مراقبة دقيقة على التلفزيون والراديو والص وعلى الاجتماعات المنظمة . فكل الاحزاب التي على الاقل ٥٠ مرشح ، تعطى اوقاتا متساوية اجهزة الاعلام الجماهيرية هذه . كما ان الصح ستلتزم ببضعة قوانين حتى لا يعطى حزب من الاح مجالا اعلاميا ودعائيا اكبر مما يعطي للاحز الاخرى . وسيكون استخدام القاعات العا والصحف والراديو والتلفزيون مجانيا للمرشحين على ان تدفع الحكومة نفقات استخدام محط البث التجارية .

ويتضح من جملة الاستعدادات هذه ان حكو غونزالفيز تظهر حرصا كبيرا واضحا على ا انتخابات حرة وعلى صيانة نتائجها التمثيلية ف البرلمان فيما بعد . واذا كان هذا تجسيدا لرا كافة القوى الديمقراطية والاشتراكية في البلاد ،

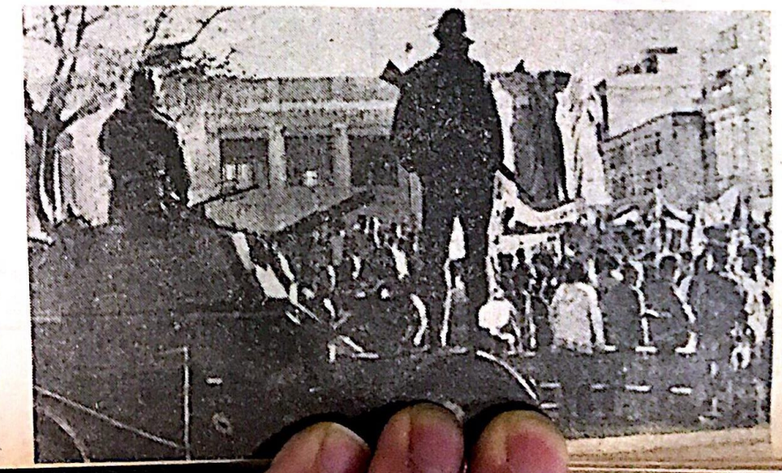

القس المعتقل سيثولي

روديسيا :
إعتقال أحد قادة الحركة الوطنية الافريقية

● اعتقلت السلطات العنصرية في روديسيا احد قادة الوطنيين الافريقيين ، القس ندابا نينفي سيثولي، وقائد حركة زانو — اتحاد زيمبابوي الوطني الافريقي — وهي واحدة من منظمتين تخوضان الكفاح المسلح ضد نظام الحكم العنصري الابيض في زيمبابوي (روديسيا) .

وباعتقال هذا الزعيم الوطني الافريقي ينضح اكثر فاكثر للذين اسرفوا في التفاؤل في شهر ديسمبر (كانون اول) الماضي عندما جرت دورة منالمفاوضات بين ممثلي النظام العنصري وممثلي الحركة الوطنية التحررية الافريقية ، بجهود بريطانيا وزامبيا وجنوب افريقيا ، لايجاد تسوية بين البيض والسود ، تستهدف نزع فتيل الثورة الافريقية في البلاد واعطاء الامان للعنصريين البيض مقابل تعهد بتنازلات على المدى الطويل ...

ان حكم ايان سميث العنصري باعتقال سيثولي قد دحض بنفسه مزاعمه بالرغبة في ايجاد تسوية تؤدي في النهاية الى نشوء حكم الاكثرية في روديسيا (زيمبابوي) ، وسلب المتفائلون ، دعاة الوفاق بين البيض الحاكمين والسود المحكومين ، من فرصة ايجاد سبب للمضي في تفاؤلهم ومواصلة جهودهم من اجل استئناف المفاوضات بين الطرفين .

لقد بررت السلطة في سالزبوري هذا الاجراء الاخير باتهام القس سيثولي بالتخطيط لاغتيالمنافسيه على قيادة الحركة الوطنية التحررية الافريقية حتى يصبح الزعيم الاوحد للافريقيين البالغ عددهم ٥،٥ مليون نسمة . ولكن من الواضح لاي مراقب عادي ان ايان سميث قد اقدم على اعتقال سيثولي ليتجنب المفاوضات الدستورية الجديدة الموعودة ، على امل انه بابعاد سيثولي عن الساحة فانه يستطيع ان يتفاوض على صفقة افضل للبيض ، مع شخصيات افريقية « معتدلة » .. متعاونة مع العنصريين .

وعلى ما يبدو ان ايان سميث قد حاول من ذلك ايضا استغلال الانقسام في الحركة الوطنية الافريقية وواقع وجود منظمتين متنافستين في حركة الكفاح المسلح الافريقية ، ومحاولة اغراء قيادة تنظيم زابو — اتحاد الشعوب الافريقية الزيمبابوية — بان تكون الطرف الوحيد الذي يتفاوض مع سميث واعتبارها الممثل الوحيد للافريقيين . ولكن جوشوا نكومو قائد منظمة زابو ، لم يترك مجالا لانتشار الكهنات وسارع الى ادانة اعتقال القس سيثولي ، رافضا تهمة السلطة للقس بانه كان ينوي اغتياله كونه المنافس الرئيسي الوحيد لسيثولي ، واكد نكومو بان ايان سميث يحاول التلميح بان هناك قيادة وطنية افريقية مستعدة للتفاوض مع نظامه العنصري ، وبانه لا يمكن استئناف التفاوض مع حكم يواصل زج الوطنيين الافريقيين في سجونه ...

وكانت المنظمتان زانو وزابو ، وفصائل اخرى ، قد وافقت على الاتحاد تحت مظلة « المؤتمر الوطني الافريقي » ، وهي منظمة مشروعة الوجود في روديسيا لا تؤمن باستخدام العنف ، وشكلها المطران الافريقي ابيل موزوريوا ، في سنة ١٩٧١ . وكان على هذا المؤتمر ان يعيد تنظيم بنيته وقيادته وان يستعد للمفاوضات الدستورية مع ايان سميث انذاك.

ولكن من بعد مرور ثلاثة اشهر لم يحصل اي تقدم في المفاوضات ، التي لم تتجاوز في مجموعها الثلاث ساعات ، وذلك لانه لم يكن من الممكن منذ البداية التستر على هدف العنصريين الحقيقي من اجرائها ، وهو اقناع الثوار بالقاء سلاحهم فورا مقابل وعود بتحقيق حكم الاكثرية — الذي لا يمكن الا ان يكون افريقيا — تدريجيا وعبر سنوات طويلة ، من دون ضمانات يصدق هذه الوعود !

وكان سيثولي يتوقع مثل هذا الاجراء ضده لانه من اكثر الزعماء الافريقيين الوطنيين راديكالية في روديسيا ، وكان بالتالي يشكل احد الاطراف الاكثر تصلبا في اية مفاوضات مع ممثلي الحكم العنصري الابيض ، حول هذه « التسوية » التي ينشدها . ولم يعد هناك اي شك حول خطة ايان سميث باحداث الانقسام في الحركة الوطنية الافريقية ، خاصة وان الحركة شهدت اخيرا خلافات حادة بين اقطابها الرئيسيين وبين الشخصيات القيادية فيها .

ومن المتوقع ان يكون اعتقال سيثولي بهذه التهمة الملفقة لشق وحدة الصف حافزا للثورة الى المزيد من الحرص على هذه الوحدة ، وعاملا يدفع بتنظيم « زانو » الى موقف التنظيم الاخر الاكثر ثورية . ولكن ما هو اكيد ، ويتفق عليه المراقبون السياسيون ان هذا الاجراء باعتقال سيثولي سيؤدي الى استئناف القتال وتصعيده .